اللجنة اجتمعت بحضور الوزير الفارس لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التربية

«الميزانيات» : 15 ملياراً للمجال التعليمي في العقد الاخير والنتائج .. متواضعة

■ تراجع جودة مخرجات التعليم وتذيله لمراكز متأخرة في تقاييم التقارير والاختبارات الدولية

جانب من الاجتماع (تصوير : صالح محمد)

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التربية للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه وتبين لها ما يلي :-

على الرغم من بدء الوزارة مؤخرا باتخاذ إجراءات لتسوية عدد من ملاحظاتها المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية إلا انه لا بد من الإسراع في إنشاء إدارة للتدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وان يكون لها دور موازٍ مع الجهات الرقابية والتعاون معها لتدارك الملاحظات قبل وقوعها كما أشاد ديوان الخدمة المدنية بانخفاض ملاحظات شؤون التوظف مقارنة بالسنوات السابقة واللجنة بصدد متابعة جميع التقارير الرقابية أولا بأول. وبينت اللجنة قلقها من تراجع جودة مخرجات التعليم الكويتي وتذيلها لمراكز متأخرة في تقاييم التقارير والاختبارات الدولية رغم تنامي الإنفاق سنويا في المجال التعليمي لاسيما وانه قد تم صرف اكثر من 15 مليار دينار على وزارة التربية وحدها على مدى العقد الأخير وتحقيقها لنتائج متواضعة دون الطموح المرجو.

■ لابد من الدفع لتبني رؤية إصلاحية للعملية التربوية تكون فيها وزارة التربية شريكاً أساسيا

■ إعادة النظر بآلية اختيار المعلمين الوافدين وفتح المجال بشكل أوسع لغير محددي الجنسية

الهيكل التنظيمي لـ«التربية» بحاجة إلى تعديل بما يتناسب مع توسع وكبر حجم الوزارة سنوياً

وفي ظل تغير القيادة العليا للوزارة فلابد من الدفع لتبني رؤية إصلاحية للعملية التربوية تكون فيها وزارة التربية شريكا أساسيا وتفعيل المشاركة المجتمعية للنهوض بجودة التعليم وان تقوم وزارة المالية بتقييم كفاءة الإنفاق في المجال التربوي وغيرها من المجالات خاصة وانه تم الانتقال فعليا إلى نظام جديد في الميزانية ودخل عامه الثاني في التطبيق والمفترض أن يساهم في رسم السياسة العامة للدولة كما هو مخطط له وان اللجنة على استعداد لتبني أي متطلبات تشريعية تساهم في الارتقاء بالعملية التربوية.

ولابد من إعادة النظر بآلية اختيار المعلمين الوافدين والتوجه لسد النقص في الكادر التعليمي بفتح المجال بشكل أوسع لغير محددي الجنسية لدخول الجامعات وتوجيهم للتخصصات النادرة كالفيزياء والرياضيات وغيرها لاسيما أصحاب التقديرات العالية وكونهم جزء من النسيج الاجتماعي وتوظيفهم قد يسهم في التقليل من ظواهر باتت ترهق كاهل الأسر كالدروس الخصوصية مثلا.

ورغم وجود المركز الوطني لتطوير التعليم التابع لإشراف الوزير مباشرة والذي يفترض منه القيام بالدراسات اللازمة لتطوير قطاع التعليم إلا أن الوزارة أصبحت تتوسع مؤخرا بالصرف على الدراسات والاستشارات التعليمية ! إذ قد تم صرف ما يقارب 8 ملايين دينار في السنوات الأربعة الماضية وسيتم صرف 35 مليون دولار لصالح البنك الدولي لدراسة المرحلة الثانية لتطوير التعليم في الكويت.

وهذه الأمور أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر حقيقة لمعرفة مدى فاعلية هذه الدراسات بشكل عام وإعادة رسم دور المركز بما يتوافق مع الغرض من إنشائه لاسيما في ظل وجود 167 مستشارا غير كويتي تتحمل الخزانة العامة قيمة رواتبهم ومزاياهم. وأوضح كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة أن الوزارة تعاني مشكلة حقيقية في مجالي المشاريع الإنشائية وعقود صيانة المدارس وان الجهاز الإشرافي في الوزارة غير قادر على التعامل مع تلك المشاريع مع كثرة تعثرها ووجود 9 مشاريع خاصة ببناء المدارس والمراكز التدريبية لم يتم الصرف عليها إطلاقا ومنها على سبيل المثال وجود تفاوت ملحوظ في إنجاز الحزمة التعاقدية الواحدة لبناء 5 مدارس في منطقة الفروانية حيث تم الإنتهاء من مدرسة واحدة فقط في حين أن مدرستين ما زالتا في طور الترسية ومدرستين أخرتين لم تنتهي أخذ موافقة الجهات الرقابية عليهما ويفترض إنجاز هذه الحزمة في توقيت واحد.

كما أن الهيكل التنظيمي للوزارة بحاجة إلى تعديل بما يتناسب مع توسع وكبر حجم الوزارة سنويا لاسيما وانها تفيد بان تجربتها في إعطاء استقلالية للمناطق التعليمية أدت إلى نتائج جيدة في رفع مستوى إنجاز المشاريع ووجهت اللجنة بضرورة هيكلة الوزارة بما يتناسب مع تحدياتها ورفع كفاءة قطاعاتها المعنية بإدارة وتنفيذ العقود بعد أخذ موافقات الجهات الرقابية على تغيير الهيكل التنظيمي في حال الحاجة إلى ذلك والالتزام بتوجيهاتها فيما يتعلق بتصويب جوانب القصور.

«حماية الأموال» اجتمعت مع قياديين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة

البابطين : أطراف متضررة تحاول التأثير على سير التحقيقات في ملف «الحيازات»

لجنة حماية الأموال

اكد مقرر لجنة حماية الأموال العامة النائب عبدالوهاب البابطين ان اللجنة اجتمعت امس بصفتها لجنة تحقيق في ملف الحيازات الزراعية مع قياديين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة.

وقال البابطين في تصريح للصحافيين بمجلس الامة : هناك معلومات لا تزال غير واضحة ويجب ان نتابع البحث في هذا الملف ونحاول استكماله بصورة كاملة لافتا الى ان اللجنة ستدعو اطراف في وزارة التجارة وأطراف أخرى للوصول الى الحقيقة.

وأضاف البابطين ان اللجنة ستجتمع اليوم لاستكمال التحقيق في شبهة التجاوزات لشركة كي جي ال على المال العام لافتا الى ان هناك اطراف متضررة تحاول التأثير على سير التحقيقات في اللجنة.

ولفت الى ان اللجنة سترفع تقارير الى المجلس بطلب الاحالة الى النيابة ومن ثم النيابة هي من توجه الاتهامات وليس اللجنة.

إلى جلسة 13 فبراير للاطلاع

«الدستورية» تؤجل نظر الطعون الانتخابية لـ «الرابعة»

أجلت المحكمة الدستورية امس الطعون الانتخابية الخاصة بالدائرة الرابعة إلى جلسة 13 فبراير المقبل كطلب الحاضرين للاطلاع والرد. وكانت المحكمة عقدت اولى جلساتها الخاصة في الطعون الانتخابية في الدائرة الانتخابية الرابعة في 26 ديسمبر الماضي وأجلت الجلسة إلى اليوم لانتداب مستشارين اثنين من المحكمة إلى مجلس الامة للاطلاع على بعض محاضر اللجان الانتخابية في الدائرة.

وقررت المحكمة الدستورية في تلك الجلسة انتداب مستشارين من المحكمة للانتقال إلى مجلس الامة لفتح صناديق الانتخاب واستخراج محاضر الفرز للجان 41 اصلية و42 و43 و44 فرعية و128 اصلية في الدائرة الرابعة.

وكانت المحكمة الدستورية اعلنت في الرابع من يناير الجاري عن عرض الكشوف الواردة من وزارة الداخلية بشأن انتخابات مجلس الأمة 2016 ومحاضر الفرز ومحاضر الفرز التجميعي الواردة من مجلس الأمة إعتبارا من الخامس من الشهر الجاري ولمدة اسبوعين للطاعنين.

وكانت انتخابات مجلس الامة قد جرت في ال26 من نوفمبر الماضي واسفرت عن فوز 50 عضوا يمثلون الدوائر الانتخابية الخمس بواقع عشرة نواب لكل دائرة انتخابية.

نظمن وقفة بساحة الإرادة وطالبن الجميع بالوقوف معهن

اعتصام الكويتيات : قرار وقف المساعدات ظالم ولدينا التزامات أسرية

■ الإعانات توقفت بشكل مفاجئ وتوجهنا لمدير مكتب الوزيرة وأفاد بعدم علمه بالموضوع

المعتصمات يطالبن بعودة المساعدات التي تم وقفها

كتب مصطفى كامل

شهدت ساحة الإرادة اعتصاماً لعدد من الكويتيات اللائي كن يتلقين مساعدات اجتماعية من وزارة الشؤون واوقفت عنهن هذه المساعدات من قبل الوزارة دون سابق إنذار "بحسب ادعائهن" بالرغم من إنهن لديهن التزامات اسرية وإيجارات وغيرها .

في سياق ذلك قالت احد المعتصمات انه تم إيقاف المساعدات الشهرية والإعانة الاجتماعية المقررة لهن وفق الدستور والقانون من قبل وزارة الشوون بدون سبب وبدون سابق انذار . واضافت انه تم مراجعه الوحدة المختصة بهذا الشأن واخبرونا ان تم ايقاف مساعدات حالات العجز المادي بناء علي تعليمات وزيرة الشون منذ الصبيح ومن قم توجهنا لمدير مكتبها وافاد بعدم علمه بالموضوع . وبينت إنهن بعد ذلك توجهن الى الوكيل المساعد حسن كاظم وبعد نقاش وشرح لحالتنا وبالاستعانه بمستشار مكتبه افاد بان القانون 23 /2013 والقانون 11 /2011 لاينطبق عليهن ولكنه وعدهن بانه سيقوم برفع مذكره الي مكتب الوزيره مشيرة الى ان المذكرة تضمنت تعديل لنص القانون بما يتماشى مع متطلبات حالات العجز المادي وهذا سيستغرق وقت لتنفيذه وبقاء الوضع كما هو حتي يتم انجاز وتعديل القانون وذلك خلال 10 ايام يتم تزويدنا بالنتيجه ولكن دون جدوى . واكدت إنهن يعانين ومطالبات بايجارات للسكن ووسائل معيشه من ماكل ومشرب وملبس ومدارس ومتطلبات عده كيف يتم توفير ذلك ما لم يتم اعاده المساعدات .

واوضحت إنهن جميعاً مابين مطلقة وارملة وما بين كويتية حاضنة وغير كويتية حاضنة لابناء كويتين وان في قرار الوزيره التعسفي الجائر الظالم تم هدم وتشريد ابناء كويتين وكويتيات واصبحن مطالبات من قبل الجهات الامنية لعدم قدرتهن بالوفاء بالتزاماتهن الشهرية مع عدد من الشركات وملاك الشقق التي يسكنتها

وطالبن الجميع بمساندتهن والتكاتف معهن بايقاف هذا القرار الذي جعلهن عرضه للسجن والتشرد وسكن في الشوارع وذلك سيتشي جيل متمرد متصف بجميع الصفات البذيئه نظرا لعدم توفير متطلباته مؤكدة الاستمرار في مطالبهن واعتصامهن حتي يتم رفع القرار واخفاء الغيمه السوداء التي غطت القلوب والبيوت لبنات الكويت وأسرهن المتضررات من قرار ايقاف العجز المادي. وبدوره حضر الاعتصام المحامي يوسف الطاهر احد اعضاء الجمعية العمومية في جمعية المحامين الذي أبدى استعاضه مما تعرض له هذه الأسر مؤكدا نقله لصورة الحدث الى رئيس جمعية المحامين الذي لن يألوا جهدا هو وزملاءه من الدفاع عن حقوق المعتصمات وانهم سوف ينسقون معهن للانضمام والاعتصام معهن.

إعلان

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود

إعلان رقم 2017/7

طرح مزايدة رقم 6 - 2016 - 2017 الخاصة بتوفير خدمات الطباعة والتصوير بمبنى فرع بلدية محافظة حولي

تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة أعلاه فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الأعمال والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت «المبنى الإداري الدور السابع – مراقبة المناقصات والمزايدات» أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 100.00 دينار «فقط مائة دينار لا غير» وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.

سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/2/7 في مبنى فرع البلدية بمحافظة حولي.

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت «بالمبنى الإداري – الدور السابع – مراقبة المناقصات والمزايدات» في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق 2017/2/13 وهو آخر موعد لقبول العطاءات، على أن يودع مع العطاء تأمينا أوليا لا يقل عن 2 ٪ «اثنان بالمائة» من قيمة العطاء.

مدير عام البلدية

وزارة الداخلية
قطاع شؤون التعليم والتدريب
إدارة التسجيل والقبول

الشروط العامة والخاصة لدورة متطوعين خليجيين
(أبناء الكويتيات) الدفعة (9)

تعلن وزارة الداخلية " قطاع شئون التعليم والتدريب " عن فتح باب التسجيل للراغبين بالالتحاق " بمدرسة الشرطة " لدورة متطوعين خليجيين (أبناء الكويتيات) الدفعة (9) للعام الدراسي 2016 / 2017م، اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 2 / 1 / 2017 وحتى يوم الخميس الموافق 26 / 1 / 2017، وذلك وفقا للشروط التالية:-

أولا : الشروط العامة :

1 – أن يكون المتطوع من أبناء الكويتيات من دول مجلس التعاون الخليجي.
2 – أن يكون المتطوع من مواليد الكويت أو يحمل شهادة دراسية من مدارسها.
3 – أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
4 – ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة.
5 – ألا يكون قد سبق فصلة من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تاديبي نهائي.
6 – ألا يكون قد سبق فصلة تاديبيا من أحد الأجهزة التعليمية بالأكاديمية أو من أي جهة تعليمية أخرى.
7 – أن يكون لائقا صحيا للخدمة النظامية.
8 – ألا يقل طول قامته عن (155) سم.
9 – أن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية.

ثانيا: الشروط الخاصة:

شرطي:
1 – يشترط فيمن يقبل للدراسة بمدرسة الشرطة لرتبة شرطي أن يكون حاصلا على الصف الرابع الابتدائي بنجاح. ولا يقل عن (ثمانية عشر) سنة ميلادية ولا يزيد عن (تسعة وعشرين) سنة ميلادية.
2 – يوقع من يقبل تطوعه تعهدا بالتطوع في قوة الشرطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وفقا لما تراه الوزارة مناسبا في هذا الشأن.
3 – يلتزم المتطوع بالعمل في الأعمال المحددة في عقد التطوع، ولا يجوز له الانتقال إلى غيرها من أعمال بأية حال من الأحوال.
• يحسب سن الطالب في أول الشهر الذي يتقدم فيه للالتحاق بالدراسة.

ثالثا : المستندات المطلوبة لاستلام المغلفات:

1 – الشهادة الدراسية الأصلية أو صورة مصدقة عنها.
2 – البطاقة المدنية الكويتية الأصلية.
3 – شهادة الميلاد وصورة عنها.
4 – الجنسية الكويتية الأصلية للوالدة وصورة عنها .

رابعا : موعد التسجيل وتوزيع المغلفات:

1 – الفترة المحددة لتوزيع (مغلفات طلب الالتحاق) اعتبارا من يوم الاثنين الموافق 2/1/2017 وحتى يوم الخميس الموافق 26/1/2017.
2 – على المتقدم للتسجيل الحضور شخصياً والتقيد بمواعيد مراجعة لجنة التسجيل باليوم والتاريخ المبين على مغلف طلب الالتحاق.
3 – جميع المراجعات تكون من خلال بوابة إدارة التسجيل والقبول بجانب البوابة رقم (4) للأكاديمية.
4 – مواعيد استلام الطلبات تبدأ يومياً من الساعة «8» صباحاً وحتى الساعة «12» ظهراً.

هذا ومما هو جدير بالذكر أن :

1 – مدة الدراسة (أربعة) شهور يتلقى خلالها الطالب مكافأة شهرية مقدارها (250) دينار كويتي ويقضي الطالب (أربعة شهور) دراسة علمية داخل مدرسة الشرطة.
• يمنح الخريج شهادة اجتياز دورة علوم الشرطة.
• يعين الخريج بأول مربوط رتبة شرطي للمتقدم لدورة أفراد الشرطة هذا او مما هو جدير بالذكر أن .

والله ولي التوفيق